الأمم المتحدة S/PV.8491

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٩١

الثلاثاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة ترويلوس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيدة ماكبرايد
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/229)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/229)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/229، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/229)، الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

وفي البداية، أود أن أرحّب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في المنطقة، ولا سيما إجراء انتخابات سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان والتوصل إلى اتفاق سلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و١٤ جماعة مسلحة، بتيسير من الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الجهود الجارية لتعزيز تلك المكاسب. وعلاوة على ذلك، أودّ أن أقيّم بعض المبادرات الهامة التي شرع فيها مكتبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتعاون مع جهات أخرى ضامنة لإطار التعاون، ألا وهي، الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

أولاً، متابعةً لقرار مؤتمر القمة الثامن لآلية الرقابة الإقليمية، المعقود في برازافيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تم التصدي بشكل حازم لمسألة الوجود المُطول لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منزوعي السلاح في معسكرات عبور بجمهورية الكونغو الديمقراطية وإيجاد حل لها. ونتيجة لجهود آلية المتابعة المشتركة، وبتيسير من مكتبي، أُعيد ٩٨ من مقاتلي القوات الديمقراطية السابقين ومُعاليهم طوعاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم رواندا، فضلاً عن ٨٠ عنصراً من حركة ٢٣ مارس السابقة ومُعاليهم أعيدوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من المعسكرات في أوغندا وعضو سابق في الحركة أُعيد من رواندا. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الزخم الذي أوجدته آلية المتابعة، أغلقت السلطات الكونغولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ جميع معسكرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعادت ١ ٦٣٤ من عناصر هذه القوات منزوعي السلاح ومُعاليهم إلى وطنهم رواندا من خلال ترتيبات ثنائية.

ويبين هذا أنه يمكن إحراز تقدّم حتى في المسائل التي طال أمدها عند إبداء الإرادة السياسية من جانب قادة المنطقة. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على البلدان الثلاثة المعنية – جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا – لالتزامها وتعاونها. وأشجعها على

الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي للانتهاء من إعادة من تبقى من أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقة في المعسكرات برواندا وأوغندا. وسيكون من المهم أيضاً مراقبة ودعم إعادة الإدماج الفعلي للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

ثانياً، خلال مؤتمر القمة التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، الذي عُقد في كمبالا، أكّد قادة المنطقة الحاجة إلى تعزيز آليات الأمن وبناء الثقة القائمة واستكشاف سبل لزيادة تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدان الأساسية في المنطقة. وبناء على ذلك، نعمل جاهدين مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لدعم تفعيل هذه الآليات، ولا سيما آلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية والآلية المشتركة الموسعة للتحقق، بوصفهما من المنابر الهامة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون الإقليمي لتحييد القوى الهدامة. وما فتئت أيضاً أشجع القادة، بما في ذلك خلال أخر الاجتماعات التي عقدتها مع رئيس جمهورية الكونغو ساسو نغيسو والرئيس الأوغندي موسفيني والرئيس الأنغولي لورنسو ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فقي محمد، على المساعدة في نزع فتيل التوترات الحالية بين بعض البلدان الأساسية في المنطقة. وفي هذا الصدد، أرحّب بالمبادرات التي اتخذها مؤخراً بعض القادة.

ثالثاً، في سياق المشاورات الموسعة مع جميع أصحاب المصلحة، دأبنا على تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة أزمة اللاجئين التي طال أمدها في المنطقة وتشجيع اتباع نهج إقليمي مشترك بشأن هذه المسألة الهامة. وتُوّجت تلك الجهود بعقد اجتماع وزاري، في ٧ آذار/مارس، بشأن أزمة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى، والذي شاركتُ في رئاسته إلى جانب رئيس وزراء أوغندا والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وشدد الوزراء على أهمية معالجة الدوافع والأسباب الجذرية للنزوح القسري، مع الإشارة إلى أن أكثر من ٤ ملايين من أصل ٦,٣ مليون لاجئ في القارة الأفريقية أتوا في الأصل من بلدان في منطقة البحيرات الكبرى. واستعرض الوزراء الخيارات للحلول الدائمة، بما في ذلك الاندماج المحلي للاجئين في المجتمعات المضيفة. كما طُلِبَ إلى المؤتمر وضعُ استراتيجية إقليمية وخطة عمل لإيجاد حلول دائمة في المنطقة.

نظراً لأن هذه ستكون إحاطتي الإعلامية الأخيرة بصفتي المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتقييم التقدم المحرَز والتحديات التي صادفتها خلال فترة ولايتي.

لقد قطعت المنطقة أشواطاً هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى بدايات الألفية الثالثة. وعلى الرغم من استمرار انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، فقد باتت المنطقة اليوم تنعم بالسلام إلى حد كبير. وحيثما يتكرر وقوع اشتباكات عبر الحدود، تُعالج الخلافات بين الدول الأعضاء الآن في معظم الأحيان عن طريق الحوار، وإن كان ذلك لا يتم دائماً بشكل قطعي. وتم الشروع في جهود جادّة لتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، وهي جهود يلزمُ الاستمرار فيها بنشاط ودعمها من جانب الشركاء الدوليين.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، فإن استمرار وجود القوى الهدامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يُديم انعدام الأمن وعدم الثقة بين بعض البلدان. ولا تزال المزاعم بشأن الدعم الذي تُقدّمه حكومات المنطقة، أو وكلاؤها، إلى هذه الجماعات والتدخّل عبر الحدود تهدد العلاقات الودية والاستقرار. ومما يزيد الأمر سوءا استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها. ويزيد تجدد التوترات بين بعض بلدان المنطقة من عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق الإمكانات الكاملة للتعاون.

وتتطلب هذه المسائل اهتمامنا المستمر. وسيكون من الضروري زيادة التعاون الإقليمي من أجل التحييد الفعال للقوى الهدامة الناشطة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحويل الموارد الطبيعية إلى أدوات للرخاء المشترك. وبالإضافة إلى تعزيز الآليات القائمة لبناء الثقة، هناك حاجة مستمرة إلى توفير فرص للحوار بين البلدان المعنية لمعالجة الخلافات، حيثما وجدت، وتعزيز الثقة والتعاون فيما بينها.

وعلى الصعيد السياسي، ظهرت فرص كبيرة لتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة، منها التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أرحّب بالزيارات التي قام بها مؤخراً الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي إلى بلدان المنطقة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الروابط مع بلده.

بيد أن هذا التقدم لا يزال هشاً. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من الفرص وألا نتردّد في دعمنا للأطراف المعنية لترقى إلى مستوى مسؤولياتها. وهناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان معالجة الخلافات بين الأحزاب السياسية وتعزيز توافق الآراء بشأن سبل تحقيق السلام والتنمية في جميع أنحاء البلد.

وفي بوروندي، نحن بحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى جماعة شرق أفريقيا من أجل تشجيع اتخاذ قرارات فعالة بشأن الخطوات المقبلة في عملية التيسير لكفالة الشروع في عملية سياسية سلمية وشاملة للجميع صوب إجراء انتخابات في عام ٢٠٢٠، في ظل الاحترام التام لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

وإذ نُدرك هذه التحديات المستمرة، وتمشياً مع خريطة الطريق التي وضعتُها بعد تولي مهام المبعوث الخاص، والتي أيدها المجلس، ركّزتُ في عملي على المجالات ذات الأولوية لدعم البلدان الموقعة في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بالطرق التالية.

أولا، هناك مسألة تعزيز الملكية الإقليمية وعملية التنفيذ. وعند الاضطلاع بمهامي، أدركت أن اجتماعات قمة آلية الرقابة الإقليمية، التي تعقد بانتظام على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والجمعية العامة، كانت تواجه تناقصا في الاهتمام والمشاركة من جانب قادة البلدان الموقعة. وفي الجهود الرامية إلى تنشيط الآلية باعتبارها منتدى للتبادل المنتظم بين القادة والوسيلة الرئيسية لتنظيم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، أوصيت بعقد مؤتمر القمة في المنطقة على أن يعقد برئاسة أحد البلدان الموقعة على أساس التناوب. ومنذ إقرار رؤساء الدول بمبادرة الإصلاح هذه في عام ٢٠١٦، ترأس آلية الرقابة الإقليمية رؤساء أنغولا، وجمهورية الكونغو، وأوغندا تباعا. ومن المقرر أن تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤتمر القمة المقبل للآلية في تشرين الأول/أكتوبر، تليها زامبيا في عام ٢٠٢٠. وقد نجح الإصلاح في تعزيز تجديد الاهتمام والملكية من جانب البلدان الموقعة لعملية تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون. ويتيح التناوب السنوي للمسؤولية للرؤساء المعنيين فرصة لتوفير القيادة في معالجة المسائل الرئيسية المعلقة المتصلة بالالتزامات الإقليمية بموجب الاتفاق الإطاري.

ثانيا، هناك مسألة الحفاظ على التركيز الإقليمي والدولي على الحاجة إلى تعزيز التعاون في مكافحة القوى الهدامة، وبناء الثقة فيما بين جميع البلدان. وفي كل مناسبة، شجعت على تهيئة الفرص من أجل إجراء حوار بين القيادات المعنية لمعالجة الخلافات حيثما وجدت، وتعزيز التعاون، ولا سيما بشأن تحييد القوى الهدامة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء استمرار انعدام الثقة والتوترات بين بعض بلدان المنطقة. ونتيجة لتلك الالتزامات، قام مؤتمر القمة التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في كمبالا، في جلسة مغلقة

باستعراض المسائل التي أسهمت في انعدام الثقة بين بعض الزعماء وبحث سبل حلها. وفي مؤتمر القمة، طلب إلى الرئيس ساسو نغيسو، والرئيس موسيفيني اتخاذ مبادرات في هذا الصدد. وشعرت بالتفاؤل إزاء الجهود المستمرة التي يبذلها قادة المنطقة للمساعدة على معالجة أسباب التوترات وتشجيع الحوار في المنطقة. وينبغي أن يكون الشركاء الدوليون على أهبة الاستعداد لدعم تلك الالتزامات على نحو متضافر.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة تعزيز التماسك الإقليمي والاهتمام الدولي بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، فإن الإقرار بأهمية الاستقرار السياسي على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتمشيا مع ولايتي، فقد كان دعم إجراء عمليات سياسية وعمليات حوار سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع إحدى أولوياتي الرئيسية ومجالا رئيسيا من مجالات المشاركة السياسية. لقد سنحت لي فرصة في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥ لتعزيز عملية حوار واعدة بين الأطراف في بوروندي، والتي كان من الممكن أن تتيح لأصحاب المصلحة البوروندیين منتدى أفضل لتسوية خلافاتهم، لو أنها حظت بدعم فعال من جانب الجميع. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، طلب مني في البداية استكشاف سبل لكي تيسر الأمم المتحدة الحوار في ذلك البلد. وبالإضافة إلى الزيارات المتكررة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي لتشجيع الالتزام بالحوار والحلول التوفيقية، قمت بتشجيع اتباع نهج إقليمي ودولي متضافر تجاه الأوضاع في تلك البلدان. كما يسرت العمل المشترك من جانب المؤسسات الضامنة، الأمر الذي أدى إلى عقد ست اجتماعات على المستوى الوزاري، فضلا عن زيارات عمل إلى كينشاسا في أيار/مايو ٢٠١٧ لإشراك الجهات المعنية الوطنية بشأن الحاجة إلى إجراء حوار شامل للجميع. وسيظل دور المبعوث الخاص – بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي – يكتسي أهمية بالغة في تسليط الضوء على أهمية العمليات السياسية السلمية والشاملة للجميع في المنطقة وتعزيز الدعم المتضافر والمتواصل للبلدان المعنية.

رابعا، فيما يتعلق بوضع مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية في صميم الجهود المبذولة في مجال الدعوة، يسرني الزخم الذي حققناه في تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام في المنطقة عن طريق تعزيز أنشطة الدعوة بدعم من المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ويلزم الآن المتابعة الفعالة لبعثات التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، بما في ذلك تنفيذ قرارات اجتماع وزراء الشؤون الجنسانية الذي عقد في أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأدعو المجلس إلى دعم المنطقة في الجهود الرامية إلى تحقيق الحد الأدنى من حصة تمثيل النساء في العمليات السياسية وعمليات السلام البالغة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، خلال التحضير للذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

خامسا، هناك مسألة تشجيع إجراء حوار سياسي بشأن السبل الكفيلة بتحويل الموارد الطبيعية إلى وسائل لتحقيق الرخاء المشترك. وبالنظر إلى عدم إحراز تقدم ملموس في الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، والتصدي لدور ذلك في تأجيج حالة انعدام الأمن والاستفادة من الجهود التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اتفقت البلدان الموقعة على اقتراحنا الداعي إلى بدء حوار سياسي بشأن السبل الكفيلة بتحويل استغلال الموارد الطبيعية إلى قوة دافعة

لتحقيق السلام والرخاء المشترك. وقد بدأت مشاورات بهذا الشأن مع البلدان المعنية.

وأخيرا، هناك المسألة المتعلقة بتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وإذ أدرك أهمية احترام حقوق الإنسان، يسرني تفعيل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، التي تدعم التعاون بين المدعين العامين والسلطات القضائية في المنطقة بشأن الجرائم العابرة للحدود والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي إطار الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الالتزام السياسي والنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب، يسرني أيضا أن أعلن أن مكتبي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يقوم بتنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن العدالة والحكم الرشيد في أيار/مايو في نيروبي. إن دعم مجلس الأمن لتلك المبادرة سيكون محل تقدير كبير.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى المجلس على الدعم الذي قدمه لي خلال فترة ولايتي. ويحدوني خالص الأمل في أن يواصل الشركاء الإقليميون والدوليون العمل معا عن كثب لإحلال سلام دائم ورخاء مشترك في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أتوجه بشكر خاص للسيد جنيت على إحاطته، وكما ذكر، ستكون هذه هي آخر إحاطة يقدمها أمام مجلس الأمن بصفته الحالية. وأود، بالنيابة عن الجميع، أن أعرب عن امتناننا للعمل الممتاز الذي قام به والتزامه المثالي، وأتمنى له كل التوفيق في مستقبله المهني.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن الامتنان للسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الشاملة. ونتوجه له بالشكر على إسهامه الشخصي الكبير في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، فضلا عن إسهامه في تسوية عدد من الأزمات الحادة في منطقة البحيرات الكبرى.

نعتقد أن الاتفاق الإطاري لا يزال يشكل حجر زاوية في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ونلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ تلك الوثيقة، ولا سيما إطلاق آلية المتابعة المشتركة لإعادة المقاتلين السابقين إلى الوطن. وندعو جميع الأطراف الموقعة إلى التقيد دون شروط بجميع التزاماتها، بما في ذلك احترام سيادة الآخرين وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، وتعزيز تدابير بناء الثقة. نحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق الإطاري سيكون له أثر إيجابي على الحالة العامة في المنطقة، التي لا تزال متوترة.

وفي هذا السياق، أيدنا تعيين السيد خوانغ شيا، من جمهورية الصين الشعبية، مبعوثا خاصا جديدا للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ونأمل أن يتمكن من مواصلة التعاون بشكل مثمر مع قادة بلدان المنطقة وأن يعجل بتنفيذ الاتفاق الإطاري وأن يسهم إسهاما كبيرا في إعادة الحالة إلى طبيعتها.

إن أحد العوامل الرئيسية لكفالة الأمن في منطقة البحيرات الكبرى هو تحقيق استقرار الحالة في أكبر بلد فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللأسف، فإن النجاح في إجراء الانتخابات لم يسفر حتى الآن عن أي تعزيز ملموس لاستقرار البلد أو تحسن في حالته الاجتماعية والاقتصادية. وما برح المقاتلون من البلدان المجاورة، ولا سيما من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، يستغلون تحمل قوات الجيش والشرطة لأعباء تفوق طاقتها وانشغالها في العمل في مراكز الاقتراع، ليزيدوا نشاطهم في المناطق الشرقية من البلد. كما لم تتحقق أي نتائج ملموسة للعمليات التي يضطلع بها الجيش الكونغولي، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، ضد تحالف القوى الديمقراطية، وهي العمليات المستمرة منذ عدة أشهر حتى الآن. وتزيد المعارضة من قبل الجماعات المسلحة غير القانونية من صعوبة مكافحة وباء الإيبولا في مقاطعتين من المقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية. ويحدونا الأمل في أن نرى تعاونا فعالا بين بلدان المنطقة في منع تفشي الفيروس عبر حدودها، ونحن نعمل على تزويد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بلقاح روسي الصنع لدحر المرض.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحالة الإنسانية الصعبة في منطقة البحيرات الكبرى. بيد أنه يمكننا أن نشير إلى بعض التطورات الإيجابية في التصدي لمشكلة اللاجئين، ولا سيما عمليات إعادة اللاجئين البوروندیين تدريجيا إلى وطنهم من البلدان المجاورة، والتي بدأت بفضل تحقيق استقرار الحالة في وطنهم. ومن الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل أيضا التقارير الأولى التي تفيد بعودة مواطنين من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، كانوا قد فروا إلى منطقة البحيرات الكبرى، إلى ديارهم. ونرحب بالتدابير التي يجري تنفيذها في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمواءمة الاستراتيجيات الوطنية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في المجتمعات والقضاء على الأسباب الكامنة للمشكلة. ويجري تنفيذ هذه الجهود بروح ”السنة الأفريقية للاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا: سعيا إلى إيجاد حل دائم للتشرد القسري في أفريقيا“ التي أعلنها الاتحاد الأفريقي، وهي تجسد التزام بلدان منطقة البحيرات الكبرى بإيجاد حلول جماعية للتحديات التي تواجهها.

ويحدونا الأمل في ألا يؤثر استمرار الخلافات بين قادة بعض بلدان منطقة البحيرات الكبرى على التزاماتها بالمبادئ الواردة في الاتفاق الإطاري. وندعو دول المنطقة إلى تنحية خلافاتها جانبا ومواصلة التعاون بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على الاستقرار والأمن في المنطقة برمتها. ونعتقد أنه لا يمكن إيجاد حلول دائمة لجميع هذه المشاكل إلا بصورة مستقلة بدعم من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والآليات الإقليمية الأخرى، وفقا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص جينيت على خدمته المتفانية لما يقرب من خمس سنوات. ونقدر بشدة الجهود التي بذلها ونتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

ندرك جميعا الإمكانات الهائلة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولكن أيضا تاريخ النزاع الذي حصد ملايين الأرواح وعمق المحنة التي تعاني منها المنطقة على مدى عقود. ومنذ عام ٢٠١٣، وفر الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة خارطة طريق لإعادة بناء الثقة والاحترام المتبادل على مستوى الدول. ومن خلال استعراض الكثير من الالتزامات التي قُطعت قبل ست سنوات، فيما يتعلق باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلدان المجاورة وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، نرى أن هذا الاتفاق لا يزال يكتسي نفس القدر من الأهمية اليوم. وفي الواقع، قد تكون له أهمية جديدة في منطقة البحيرات الكبرى.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمنح الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي أملا جديدا في إمكانية وضع حد للوضع الراهن المتمثل في انعدام الأمن والإفلات من العقاب وفي أن تفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزاماتها بتعزيز المصالحة والتسامح والديمقراطية. وترحب الولايات المتحدة بإعلان الرئيس تشيسيكيدي بشأن الالتزامات الكونغولية الرئيسية الواردة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وتوطيد سلطة الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية. ونحن ملتزمون بالعمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاغتنام هذه الفرصة التي لا تسنح إلا مرة واحدة في

كل جيل للاستعاضة عن النزاع بالتجارة والمساعدة في تحويل منطقة البحيرات الكبرى بشكل دائم إلى مركز مترابط للازدهار.

لقد حان الوقت الآن لوفاء القادة الإقليميين، الذين هم أيضا أطراف في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بالتزامهم بالتقيد بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة ومنع تقديم الدعم أو الملاذ الآمن للجماعات المسلحة. وبالعمل معا، يمكن لبلدان المنطقة استخدام الأدوات المتاحة لها، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتضييق الخناق على الجهات الفاعلة المزعزعة للاستقرار، لا لمجرد حماية المدنيين أو تقديم المعونة الإنسانية بل لاجتثاث جذور النزاع تماما في منطقة البحيرات الكبرى.

وتوحي الأمثلة الأخيرة بأن ذلك التواصل يؤتي ثماره بالفعل. وعلى سبيل المثال، فإن اتفاق كانون الأول/ديسمبر بين مسؤولين عسكريين من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء دوريات حدودية مشتركة في المناطق غير الآمنة على طول حدود البلدين المشتركة والذي يبرزه تقرير الأمين العام (S/2019/229)، يمكن أن يشكل بداية جديدة للتعاون البناء عبر الحدود. وتمثل إعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس إلى وطنهم مثالا إيجابيا إضافيا على التعاون بين بلدان المنطقة والذي أصبح ممكنا بفضل الدعم المقدم من بعثات الأمم المتحدة. وتلوح أيضا في الأفق فرص جديدة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وللاستثمار الأجنبي المباشر. ويجب على الهيئات التنظيمية التصدي للفساد المستشري، ولا سيما في قطاع التعدين، للمساعدة في وقف التمويل الذي يغذي الجماعات المسلحة ويجعل السلام أمرا يصعب تحقيقه.

في الجلسات السابقة للمجلس خلال هذا العام، وصفت الولايات المتحدة بدقة خطر تصاعد التوترات في منطقة البحيرات الكبرى. ولن أكررها الآن، ولكن من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من تلك التحديات، فإن ثمة فرصة رائعة تلوح لشعوب منطقة البحيرات الكبرى ولبعثات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وللمجلس. فلنعمل على بناء الثقة ولنغتنم هذه الفرصة من أجل تحقيق السلام معا.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الإعلامية التي قدمها بعد ظهر اليوم وفي المقام الأول على ما اضطلع به من عمل على مر الأعوام في تنفيذ ولايته.

سأركز بياني على جانبين، أولهما يتعلق بالحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى. فبالرغم من العمل الممتاز الذي قام به المبعوث الخاص، لا تزال الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى معقدة. فعلى الصعيد الأمني، ينبغي ألا يصرف التقدم المحرز من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الانتباه عن زيادة عدد الحوادث عبر الحدود، ولا سيما فيما يتعلق ببوروندي، ولكن أيضا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وسيظل القضاء على التهديد الذي تشكله شتى القوى الهدامة يستدعي اتباع نهج إقليمي متكامل ومشاركة سياسية قوية من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل. وفي السياق السياسي الحالي، نرحب باتفاق السلام الموقع مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى ونأمل أن تكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في بوروندي ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن الصورة العامة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/229) لا تزال قاتمة للغاية، حيث شُرد أكثر من ١١ مليون شخص قسرا في منطقة البحيرات

الكبرى. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تفشي الأوبئة مثل فيروس إيبولا الذي انتشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالرغم من أن فيروس إيبولا لم يسفر عن ضحايا حتى الآن عبر الحدود، يجب أن نواصل توخي اليقظة الشديدة. كما لا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في إقليم يومبي بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المؤسف أن تقرير الأمين العام لا يعبر على نحو كاف عن الحالة هناك.

من ناحية أخرى، تبرز بعض الفرص الجديدة. ونرحب بالزخم السياسي الجديد الذي ولده الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونأمل في إمكانية أن يساعد هذا الزخم أيضا على إعطاء دفعة جديدة للتنفيذ الكامل للاتفاق.

وتتعلق النقطة الثانية بالتعاون الاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى. فلا يزال التعاون الاقتصادي، بما في ذلك في مجال الموارد الطبيعية، أحد العناصر الرئيسية للاتفاق الإطاري. ويشير التقرير إلى العديد من المبادرات التي اقترحها المبعوث الخاص، مثل عقد مؤتمر في كيغالي من أجل تعزيز السلام، والأمن وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة في صعيد منطقة فيرونغا الكبرى، أو تنظيم المؤتمر الثاني المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، نلاحظ للأسف أن مستوى الاستثمار عبر الحدود في منطقة البحيرات الكبرى لا يزال منخفضا للغاية، في حين أن قطاع الاقتصاد غير الرسمي لا يزال واسع الانتشار. وربما ينبغي لنا النظر في الطريقة التي يمكن أن يسهم بها الاتفاق الإطاري في تحسين تلك الحالة.

وفي الختام، نعتقد أن التكامل الإقليمي أمر ضروري، وفي الحقيقة، هو السبيل الوحيد للمضي قدما، من أجل استفادة بلدان المنطقة إلى أقصى حد من كافة مواردها، وتعزيز السلام في الوقت نفسه.

السيد هيكي (المملكة المتحدة): أود أن أشكر المبعوث الخاص جينيت على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى تقرير الأمين العام (S/2019/229)، وعلى كل ما بذله من عمل دؤوب للغاية، ولتفانيه الشخصي القوي بالنسبة لهذه المسائل منذ عام ٢٠١٤. ونحن نقدر كل ما فعله، ونتمنى له كل النجاح في المستقبل. ومن المهم بشكل خاص أن أرحب اليوم بالاستماع إلى أوجه النجاح التي حققها مؤخرا، وتذكر كل ما حققه خلال تلك السنوات الخمس الماضية، على حد سواء. ونرحب بصفة خاصة بنجاحه في تأمين العودة الطوعية للمقاتلين من رواندا والمقاتلين من حركة ٢٣ آذار/مارس، من أوغندا. وهذا إنجاز مهم. وكما قال السيد دجينيت، يبين هذا أننا يمكن أن نحرز تقدما بشأن هذه المسائل الصعبة جدا.

وبتحديده اليوم للمجالات الستة التي ركز عليها خلال السنوات الخمس الماضية، أعتقد أنه ساعد وضع جدول أعمال لخلفه عند توليه لمنصبه. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة من تلك المجالات بصفة خاصة.

أولا، نرحب ترحيبا حارا بتأكيد المبعوث الخاص على تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعمليات السلام. ونتفق بقوة مع الدعوة التي أطلقها للتو من أجل دعم الجهود التي تبذلها المنطقة لتحقيق حصة بحد أدنى نسبتها ٣٠ في المائة من تمثيل المرأة في العمليات السياسية بحلول عام ٢٠٢٠، في وقت يناسب مع الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثانيا، نتفق تماما مع المبعوث الخاص بشأن أهمية سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة خططه الرامية إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن العدالة والحكم الرشيد في أيار/مايو وسيحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل فيما يتعلق بذلك المؤتمر.

ثالثا، وهذه نقطة أثارها أيضا زميلي ممثل الولايات المتحدة، وهي أننا متفقون تماما بشأن أهمية معالجة استغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما من جانب الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنه لأمر جيد جدا أن السيد جنيت أطلق مناقشات سياسية مع بلدان المنطقة بشأن هذه المسألة. وأعتقد أنه سيكون من المهم للغاية أن يستمر الحوار في فترة خلفه.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز ثلاث من المسائل القطرية المحددة الواردة في التقرير. أولا، بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إننا نتفق بطبيعة الحال مع المبعوث الخاص في الإشادة بالشعب الكونغولي لممارسته لحقه الديمقراطي في التصويت بطريقة سلمية في الانتخابات الأخيرة. ولكننا نعلم جميعا أن الديمقراطية عملية وليست حدثا، وأن من الأهمية بمكان أن يواصل جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التركيز على دعم تهيئة بيئة مادية أكثر استقرارا وشمولا في البلد. ونتفق تماما مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بأهمية تسوية مسألة الجماعات المسلحة الأجنبية ومُعاليهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقضايا الإقليمية التي تشمل السكان اللاجئين. إن الحوار الإقليمي سيكون بالغ الأهمية من أجل إيجاد الحلول التي تحترم حقوق الإنسان الأساسية لجميع المشاركين في النزاع أو المتضررين منه.

ثانيا، أنتقل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحن نعلق أهمية كبيرة على الجهود الجارية التي تبذلها الأطراف لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، ونشجع كافة الجهات المعنية على النظر في الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لدعم تلك العملية.

وأخيرا، فيما يتعلق ببوروندي، نعتقد أن الحوار الشامل سيكون مقدمة حيوية لانتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. ونرحب بكل العمل الذي قام به المبعوث الخاص بشأن هذه المسألة. وينبغي أن يواصل جميع الشركاء الدوليين دعم جماعة شرق أفريقيا في جهودها الرامية إلى إنهاء الأزمة السياسية في بوروندي والحفاظ على اتفاقات أروشا. ومرة أخرى، نشجع جميع أصحاب المصلحة على النظر في ما إذا كان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون يمكن أن يؤدي دورا أقوى في تعزيز الحوار في بوروندي، وتنسيق جهودهم مع جهود الإطار في هذا الصدد.

وفي الختام، نتطلع إلى الاستماع إلى خطط خليفة السيد جنيت فيما يتعلق بزيادة التواصل مع رؤساء الدول والحكومات الإقليمية، وتبني المواضيع الستة التي حددها، ولا سيما المواضيع الثلاثة التي ركزتُ عليها. وعلى النحو الذي أبداه المبعوث الخاص خلال فترة ولايته، فإن الدور الذي سيؤديه في دعم وتعزيز الشراكات التي ستعزز المزيد من الاستقرار الإقليمي لا يقدر بثمن. وأشكره على كل ما قام به.

السيدة ماكبرايد (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد جنيت على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الممتاز خلال الفترة التي قضاها بصفته المبعوث الخاص.

إن جنوب أفريقيا ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وُقع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. ونرحب كذلك بالتعاون القائم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، فضلا عن الدعم المقدم من الجهات الضامنة فيما يتعلق بإعادة عدد كبير من المقاتلين منزوعي السلاح التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم. وتشجع جنوب أفريقيا تلك الحكومات على إنجاز إعادة المقاتلين السابقين التابعين لحركة ٢٣ آذار/مارس وفقا لمبادئ حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي للاجئين. وتؤكد جنوب أفريقيا

أهمية تعاون جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى في القضاء على الجماعات المسلحة، التي ما فتئت تشكل تهديدا للاستقرار والتكامل الإقليميين.

إن وفد بلدي يرحب بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بوساطة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد إسماعيل شرقي. إننا نشعر بالارتياح إزاء الاتفاق على تشكيل حكومة شاملة للجميع في سياق المادة ٢١ من الاتفاق (انظر S/2019/145، المرفق) ونرحب كذلك بعقد الانتخابات السلمية والنقل السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في البلد والمنطقة. وتأمل جنوب أفريقيا أن تساعد ولاية البعثة الجديدة الحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحديد أولوياتها، وبسط سلطتها في جميع أنحاء الإقليم، بما في ذلك الجزء الشرقي من البلد، والتركيز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتشجيع على المصالحة في البلد. وبناء على ذلك، تدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى حكومة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي الذي تولى منصبه مؤخرا، والمساعدة في بناء مؤسسات الدولة، التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للسلام والأمن فضلا عن الديمقراطية والتنمية.

إن بوروندي لا تزال جزءا مهما في ما يتعلق باستقرار منطقة البحيرات الكبرى. وستظل جنوب أفريقيا تؤيد تماما الحوار بين البوروندیين، بما في ذلك عملية التيسير التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وفقا لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تستحق الجهود التي يبذلها الوسيط، الرئيس يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، والميسر السابق، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، بنجامين مكابا، كل التقدير والثناء.

ويدعو وفد بلدي إلى الاستمرار في جهود الدعم والوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد كافاندو. وتدعو جنوب أفريقيا أيضا إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار العالمي واتفاقات أروشا معا، سعيا إلى إيجاد حل دائم للمأزق الحالي.

في نهاية المطاف، فإن أي منطقة مستقرة سياسيا تشكل أساسا للتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. ولذلك هناك حاجة إلى كبح الاستغلال غير المشروع والمستمر للموارد الطبيعية والاتجار بها، حيث أنه يقوض الإدارة السليمة لتلك الموارد. وتشيد جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك مشروع الطريق الذي يربط بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، ومشروع الجسر الإنمائي المشترك الذي يربط كينشاسا ببرازافيل، فضلا عن إنجاز ١٢ مركزا من المراكز الحدودية الـ ١٥ التي تهدف إلى تعزيز التجارة على الصعيد الإقليمي.

في الختام، نهيب بمجلس الأمن إعادة تأكيد النداءات الموجهة إلى جميع الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لتنفيذ التزاماتهم بموجب الإطار لضمان إحلال السلام والاستقرار المستدامين في الأجل الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الإقليمية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جنيت، على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا. واسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا له على تفانيه والتزامه وعمله الجيد خلال فترة ولايته. ونرحب أيضا بترشيح المبعوث الخاص الجديد، السيد خوانغ شيا، ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا المنصب الهام.

بعد ست سنوات من توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ترحب بولندا بالتقدم المحرز في الوفاء بالعديد من الالتزامات، من قبيل تحسين التعاون بشأن إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، مما يرفع من مكانة خطة المرأة والسلام والأمن في المنطقة، فضلا عن زيادة التعاون الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن تحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها سيتطلب عمليات انتخابية موثوقة وشاملة، واستعادة سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الصالح. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد، فإن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وزيادة تشريد الناس، كلها عوامل لا تزال تؤثر على بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وتشعر بولندا بالقلق أيضا إزاء التوترات المتزايدة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، خاصة بالنظر إلى الهجمات الأخيرة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا وأوغندا، وهي توترات يغذيها التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتعتقد بولندا أن مكافحة الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود جزء لا يتجزأ من التصدي للتحديات في المنطقة، لأنها شرط أساسي لكبح أنشطة الجماعات المسلحة، والنجاح في خضوع المقاتلين إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

نشدد أيضا على أن إصلاح وكفاءة نظامي العدالة والعقوبات عنصران رئيسيان إذ من دونهما لن تنجح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونشيد بعمل شبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى، ونشجع جميع الموقعين على مواصلة تنسيق جهودهم بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، ترحب بولندا بالإعلان عن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالعدالة والحكم الصالح الذي سيعقد في نيروبي في أيار/مايو.

إن الأسباب الجذرية للحالة في المنطقة تكمن أيضا في ضعف مؤسسات الدولة. وهذا يبرز أهمية بناء قدرات أجهزة الأمن الوطنية بحيث يمكنها أن تتحمل المسؤولية عن حماية المدنيين وأن تصون أيضا حقوقهم وحرياتهم المدنية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُستكمل جميع الجهود الرامية إلى تحسين الحالة وتقديم المعونة الإنسانية العاجلة إلى المنطقة من خلال برامج إنمائية طويلة الأجل لجميع مناطق النزاع.

تعتبر بولندا الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون آلية أساسية لتحقيق السلام في المنطقة. ونحض جميع الموقعين على الوفاء فورا وبحسن نية بالتزاماتهم بموجب الاتفاق. وترحب بولندا بنتائج الاجتماع التاسع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية، والذي انعقد في كمبالا في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وتحض جميع الموقعين على تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها تنفيذا كاملا. ومن الضروري بناء الثقة بين قادة المنطقة وشعوبها. لذلك نشجع الموقعين على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للنهوض بالتعاون وتعزيز علاقات حسن الجوار.

نقدر جميع الجهود التي بذلها المبعوث الخاص. ونشجع مكتبه على مواصلة المشاركة في الدبلوماسية الوقائية وتعزيز الممارسات الجيدة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تعتقد بولندا اعتقادا راسخا أن أحد العناصر الرئيسية للدعم الفعّال الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ الإطار يتمثل في التعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الناحية الأساسية يتم ذلك من خلال التنسيق بهمة لإستراتيجياتها وتبادل المعلومات. ونرحب بالدور الذي قام به كل من الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز تنفيذ الإطار. لذلك، نشجع المبعوث الخاص على تركيز مساعيه الحميدة على دعم تلك الجهود

في الختام، يجب عدم إغفال البعد الإقليمي لأزمة البحيرات الكبرى. إن التطورات الإقليمية الجديدة تهيئ فرصة فريدة للتصدي بفعالية للتحديات التي تواجه المنطقة، بيد أن ذلك سيتطلب سياسية قوية من جانب جميع الأطراف.

السيد ميسا – كودرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة وبالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد سعيد جنيت. ونقر بجهوده الكبيرة من أجل تعزيز السلام وتوليد التآزر في منطقة البحيرات الكبرى. ونتمنى له كل النجاح في المستقبل.

تتابع بيرو عن كثب التطورات في المنطقة وتشعر بالقلق إزاء استمرار دوامات العنف التي تنشئ بيئة هشة ومتقلبة تشكل خطرا جسيما على السكان المدنيين. وفي هذا السياق الخطر، نكرر التأكيد على أهمية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونشدد أيضا على أهميته في نزع فتيل التوترات الحالية، وبالتالي تسهم في تعزيز تحقيق السلام المستدام. ونعتقد أن النهج الإقليمي الذي يوفره الإطار ضروري، حيث أنه من خلال تحديد الاتجاهات المشتركة، يشجع على إيجاد بدائل للعمل التكميلي والمشترك في المجالين السياسي والاجتماعي، وفي الوقت نفسه يساعد على تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين، لا سيما في المناطق العابرة للحدود.

نرحب بمشاركة بلدان الإطار في العمليات السياسية الأخيرة، مثل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعزيز الحوار بين البوروندیين. إن منتديات الحوار المشترك هذه، بدءا باجتماعات آلية الرقابة الإقليمية، التي تسير جنبا إلى جنب مع عملية اتخاذ تدابير لبناء الثقة، تهدف إلى التغلب على الصراعات المحتملة، واتخاذ قرارات لزيادة التكامل الاقتصادي وتعزيز المؤسسات. وفي ضوء التقارير المتعلقة بالانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، ينبغي أيضا تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين لضمان احترام القانون الإنساني الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب.

كذلك فإن الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى تبعث على القلق الشديد. والإحصاءات تثير الجزع، حيث يوجد ٢٢,٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية، ويوجد أكثر من ١١ مليون شخص من المشردين داخليا واللاجئين الذين يتعرضون لنقص في المواد الغذائية ومخاطر خطيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة للسماح بإعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى أوطانهم.

ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الملتزمة بالسلام والاستقرار في المنطقة، توفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به لخطط الاستجابة الإنسانية ذات الصلة. ونود أيضا أن نشدد على أهمية اعتماد نهج إقليمي حيال أزمة فيروس الإيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أصبحت الآن ثاني أكبر حالة تفش تُسجل على الإطلاق.

وتعيد بيرو التأكيد من جديد على التزامها بتحقيق السلام المستدام في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات حازمة ضد الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد وإنهاء الأزمة الإنسانية وتعزيز الاستقرار وكفالة إطلاق عمليات سياسية شاملة للجميع، تكون النساء والشباب ممثلين فيها على النحو الواجب. وينبغي أن يستند كل ذلك إلى العمل المنسق بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المجموعة الإنمائية الإقليمية الرامية إلى النهوض بتنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والوكالات الإنسانية والمجتمع المدني.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، السيد سعيد جينيت، على جهوده الدؤوبة وتفانيه

طوال السنوات الخمس الماضية وعلى كل النجاح الذي حققه. ونرحب أيضا بتعيين السيد خوانغ شيا ونتمنى له الثبات في منصبه الجديد والمهم.

يسرنا أن نلاحظ النجاحات والتطورات الإيجابية المبينة في الإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص اليوم. وفي الوقت نفسه، علينا أيضا أن نلاحظ أن العديد من الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال على جدول الأعمال. وهذه التهديدات متجذرة في الأزمات السياسية التي لم تحل وفي عدم استقرار الحالة الأمنية والتوترات الإقليمية.

أشار العديد من المتكلمين السابقين إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإزاء هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أقول إننا نرى أنه من المهم للغاية أن ينفذ الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي تدابير الإصلاح السياسي والاقتصادي التي أعلنها وأن يضع برنامج إصلاح شامل ومستدام. وأود أيضا أن أذكر أننا، على غرار العديد من الآخرين، نشعر بقلق بالغ إزاء تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وندين بشدة الهجمات على مراكز علاج فيروس إيبولا. ولا بد لنا من الحيلولة دون تسييس الإيبولا والأزمات الإنسانية.

أنتقل الآن إلى بوروندي، واسمحوا لي أيضا أن أؤكد أننا نعول على رؤساء البلدان في المنطقة لقيادة الحوار بين الأطراف البوروندية وتوجيهه على مسار ناجح. وقد ذكرّنا المبعوث الخاص اليوم بأنه يمكن إحراز تقدم حتى بخصوص أطول المسائل أمدا عندما يبدي قادة المنطقة الإرادة السياسية. ونحن، أيضا، نود أن نشدد على هذه النقطة. ومن الأمثلة الجيدة التي أود تسليط الضوء عليها في هذا السياق إعادة المقاتلين منزوعي السلاح التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا. فهو يبين لأي مدى يمكن للمنطقة تحقيق النجاح عندما تعمل البلدان معا للنهوض بالأهداف المشتركة للسلام والأمن.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم الجهود الإقليمية. وبصفتي رئيس فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عقدنا مشاورات بشأن المنطقة في نيويورك وبرلين في نهاية العام الماضي. كما أننا ندعم المبعوث الخاص من خلال التمويل المخصص لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

اسمحوا لي أيضا أن أقول بضع كلمات عن مسائل الاستقرار الإقليمي، وهي أيضا ذات أهمية حاسمة. فلا تزال الحالة الأمنية في المنطقة هشة. ونشعر بالقلق إزاء التوترات المستمرة وأنشطة الجماعات المسلحة وتواصل الحوادث الأمنية عبر الحدود، ولا سيما في المناطق الحدودية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي. ويساورنا القلق أيضا إزاء تدهور العلاقات بين أوغندا ورواندا. إذ إن لإغلاق المعابر الحدودية عواقب على ضمان الإمدادات، وهو يؤثر تأثيرا مباشرا على السكان. وندعو جميع العناصر الفاعلة إلى الامتناع عن العنف وعدم الانخراط في حروب بالوكالة من أي نوع في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نحث بلدان المنطقة على التعاون من أجل تحييد القوى الهدامة وتعزيز الآليات ذات الصلة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. فلا يمكن تحقيق السلام المستدام وما يعقبه من تهيئة فضاء للتنمية الاقتصادية إلا من خلال التعاون الإقليمي. ونشجع الجهات الفاعلة الإقليمية على القيام بدور نشط في حل النزاعات. ونثق بأن شركاءنا الإقليميين سيستفيدون استفادة فعالة من أدوات الوساطة وتدابير بناء الثقة القائمة.

أخيرا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو ما ذكره أيضا المبعوث الخاص، فإننا نشعر بالقلق إزاء تقلص الحيز السياسي وانتهاكات الحرية السياسية في المنطقة. وندين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع

الجهات الفاعلة، بما في ذلك قوات الأمن التابعة للدولة. ويجب أن تكون حماية الأطفال في حالات النزاع إحدى الأولويات. ومع ذلك، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في إبراز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. ونرحب باعتماد خطة العمل الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، فإن العنف الجنسي والجنساني ما زال يشكل مصدر قلق بالغ. ويجب تقديم جميع الجناة للعدالة. وتظل مكافحة الإفلات من العقاب مهمة لتحقيق السلام والأمن.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): تهنئ جمهورية غينيا الاستوائية المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، على إحاطته الإعلامية المفصّلة عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونقدر الجهود التي بذلتها بعثات السلام المختلفة التابعة للأمم المتحدة في بلدان المنطقة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

انطلاقا من الوفاء بروح والتزام القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، بشأن جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، وهي مسؤولية تقع أساسا على عاتق الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، تعرب غينيا الاستوائية عن تأييدها لجميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، مع الاعتراف بالحاجة إلى بناء شراكات فعالة ومرضية للتعاون الإقليمي والدولي. ونعتبر أن الأساس لاستقرار وتنمية جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة هو التقيد بسيادة تلك البلدان استقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية واحترام كل ذلك، فضلا عن مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي. وعليه، ينبغي أخذ ذلك في الحسبان.

وعلى نفس منوال الإحاطة الإعلامية، نرحب نحن أيضا بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في المنطقة، من قبيل إجراء انتخابات سلمية ونقل السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واتفاق السلام المبرم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و١٤ جماعة مسلحة، بتيسير من المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، والحالة الراهنة في بوروندي وعودة الأمور إلى طبيعتها فيها، بعد الموافقة على الدستور الجديد للبلد واتخاذ تدابير لإجراء انتخابات بحلول عام ٢٠٢٠. وتجسد المساهمة الكبيرة لبوروندي بقوات في بعثات السلام ما يتسم به البلد من روح مصالحة وتسامح.

تقدر غينيا الاستوائية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل بلدان المنطقة وما يقدمه لها من دعم وإسهامات. ونشجع جميع الأطراف الأخرى المعنية مباشرة على تعزيز تدابير بناء الثقة والوفاء بالتزاماتها بصفة عامة، ولا سيما تلك المتعهد بها بموجب الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

ونثني على العمل الذي يضطلع به ”المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون“ لضمان المشاركة الحقيقية للمرأة في العمليات السياسية من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ونقدر اتفاق الوزراء المعنيين بالقضايا الجنسانية على خطة العمل الإقليمية الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن المعروف جيدا أن النزاع العنيف يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات ويزيد من حدة أوجه اللامساواة والتمييز القائمة أصلا بين الجنسين. ونثمن الجهود الإقليمية التي تضطلع بها ”شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى“ من أجل تحقيق السلام والأمن وصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب في المنطقة ومكافحة الإفلات من العقاب.

وندين الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة، الأجنبية والمحلية، في المنطقة واشتباكها بصورة متكررة أو متفرقة مع قوات الجيش والأمن الحكومية في المنطقة، وهي

الاشتباكات التي تؤدي إلى وقوع حوادث أمنية عبر الحدود تؤثر سلبا على سلام المنطقة واستقرارها. ونثني على المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص في المنطقة فيما يتعلق بعملية الرصد وضمان الحوار بشأن التنفيذ الفعال لبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين والأشخاص المرتبطين بالجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهي أنشطة تتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لتعزيز التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعهده بإنهاء جميع الحروب في القارة بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، وتحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات، على النحو الوارد في الإعلان الرسمي المعتمد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي.

ونقدر التدابير التي تتخذها حكومات المنطقة من أجل معالجة الحالة الإنسانية. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء المشردين قسرا في المنطقة وعددهم ١١,٢ مليون شخص، بمن فيهم ٧,٢ ملايين مشرد داخليا وأكثر من ٤ ملايين لاجئ وملتمس لجوء. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تضطلع بها الجماعات المسلحة والنزاعات الدائرة بين المجتمعات المحلية، التي لا تزال عرضة لسوء التغذية والكوليرا والحصبة وفيروس إيبولا، والتي تحتاج إلى مساعدة تقنية ومالية كافية.

وينبغي أن تستهدف جهود المجتمع الدولي تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن توفير ما يكفي من الأموال من أجل تنفيذ مختلف الخطط الإقليمية للاستجابة الإنسانية للاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وندين الاعتداءات المتكررة على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ووسائل نقلهم ومعداتهم، وهي أعمال تمثل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع أطراف النزاعات المسلحة أن تكفل وتيسر وصول العاملين في المجالين الإنساني والطبي بشكل كامل وآمن وفوري ودون عوائق.

ويؤيد وفد بلدي الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لمعالجة النزاعات في المنطقة على نحو سليم، وقد أفضى ذلك إلى توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمتين كخطوة ملموسة نحو تنفيذ إطارهما المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونحث الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليين على مواصلة تعزيز أوجه التآزر مع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وتعزيز التعاون الفعال وعلاقات حسن الجوار بين جميع البلدان في المنطقة، بما في ذلك في مجال مكافحة الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وفي السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص جينيت على إحاطته الإعلامية. لقد اضطلع بمهامه بروح استباقية فيما يخص تعزيز السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى منذ أكثر من أربع سنوات. وتقدر الصين عمله الدؤوب وجهوده المتفانية. ونرحب بالسيد خوانغ شيا، المبعوث الخاص المعين حديثا، ونحن على استعداد لمواصلة العمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية وتقديم دعمنا للأمين العام والمبعوث الخاص في عملهما.

تقع منطقة البحيرات الكبرى في قلب أفريقيا وتؤثر القدرة على الحفاظ على السلام في المنطقة على الاستقرار والتنمية في القارة برمتها إجمالا. وبفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة، شهدت الحالة السياسية والأمنية في منطقة البحيرات الكبرى العديد من التطورات الإيجابية منذ النصف

الثاني من العام الماضي. إذ وقعت الأطراف الرئيسية في جنوب السودان على اتفاق سلام مُجدد. وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنجاح. ووقع الطرف الرئيسي في جمهورية أفريقيا الوسطى على اتفاق سلام وشكل حكومة. ولا زالت الحالة في بوروندي مستقرة.

وتواصل بلدان المنطقة تعزيز تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وتسعى إلى التعاون في مجالات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وتحقيق التكامل الاقتصادي لأفريقيا. ولا تفضي هذه التطورات الإيجابية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى فحسب، وإنما تدل أيضا على أن بلدان المنطقة بوسعها أن تجد حلولاً أفريقية للمشكلات الأفريقية من خلال التعاون الإقليمي. وترحب الصين بهذه الجهود. ومع ذلك، ما زالت منطقة البحيرات الكبرى، في الوقت نفسه، تواجه تحديات متعددة الجوانب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة والعمل للحفاظ بنشاط على الزخم الإيجابي الحالي في المنطقة. وفي الوقت الراهن، ينبغي أن نركز على الجوانب الثلاثة التالية:

أولا، علينا أن نواصل تقديم المساعدة لصون السلام والاستقرار الإقليميين. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، أن يلتزم بأمانة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأن يحترم سيادة كل بلد من البلدان واستقلاله وسلامته الإقليمية، فضلاً عن كفالة تولي البلدان المعنية للقيادة وإمساكها بزمام الأمور في إدارة شؤونها الداخلية والامتناع عن التدخل الخارجي. ومن المهم دعم الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بدور الوساطة ومساعدة الأطراف المعنية على تسوية المنازعات بالسبل السلمية. وينبغي للأمم المتحدة أن توظف كامل قوتها وأن تقدم الدعم في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

ثانيا، ينبغي أن ندعم بلدان المنطقة من خلال بناء القدرات. وكما لاحظنا، تواجه بلدان المنطقة بوجه عام، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، لا سيما في التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، مشكلات من قبيل الافتقار إلى الموارد وضعف القدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الاتصال والتعاون مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يوفر ما يلزم من التمويل والمساعدة التقنية والمادية، حسب احتياجاتها، وأن يركز على مساعدتها في تحسين قدراتها في مجالات الأمن والحوكمة وإدارة الموارد الطبيعية ومراقبة الحدود.

أدى الفقر والتخلف إلى تقويض السلام والاستقرار بشكل خطير في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته في الوقت المناسب عن طريق زيادة المساعدة الإنسانية والمساعدات الإنمائية الرسمية، ومساعدة النازحين واللاجئين في المنطقة على العودة إلى ديارهم.

وفي غضون ذلك، من المهم زيادة المساعدة والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والربط البيني وغيرها من مجالات البنية التحتية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والتحسين الفعلي لتشغيل الشباب في أفريقيا ورفع مستويات معيشة السكان المحليين.

لقد دأبت الصين على دعم بلدان منطقة البحيرات الكبرى في النهوض بعمليات السلام الخاصة بها وشاركت بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تقدم الصين المساعدة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في مجالات مثل البنية التحتية والزراعة. كما أننا على أهبة

الاستعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي في جهودنا المستمرة الرامية للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يثني وفد بلدي على السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الممتازة بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ومن دواعي سرور كوت ديفوار ملاحظتها العلامات الإيجابية والتقدم المحرز في مختلف عمليات السلام الجارية في عدد من البلدان في منطقة البحيرات الكبرى، التي تعاني من أزمات متكررة، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. لذلك، يرحب بلدي بالنجاح الذي أحرز فيما يخص إجراء العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى تنظيم انتخابات رئاسية سلمية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ونحث السلطات الكونغولية على البناء على هذا التقدم لزيادة تعزيز استقرار البلد.

وبالمثل، ترحب كوت ديفوار بالتوقيع في ٥ شباط/فبراير في الخرطوم، على اتفاق سلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ مجموعة مسلحة. كما أننا ندعو أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتهم من أجل تلبية تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق السلام والأمن والتنمية.

وفيما يتعلق ببوروندي، يرحب وفد بلدي بقرار الرئيس بيير نكورونزيزا عدم الترشح في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠ وفتح المجال السياسي البوروندي أمام حزب معارض جديد. إننا ندعو الحكومة والمعارضة وجميع أبناء الشعب البوروندي إلى العمل سويا لوضع حد للأزمة السياسية واستعادة الاستقرار في بوروندي.

ومع ذلك، يلاحظ وفد بلدي أن هذا التقدم ينبغي ألا يجعلنا ننسى بأي حال من الأحوال أن منطقة البحيرات الكبرى لا تزال تواجه تحديات متعددة الأوجه تتطلب استجابة جماعية، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأعمال عنف بين القبائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاشتباكات في جنوب السودان والأزمة الإنسانية، وعودة ظهور مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعتقد كوت ديفوار أن تعزيز التعاون على الصعيدين الثنائي والإقليمي، سيمكن من مكافحة تلك التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن بفعالية.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي استنتاجات الاجتماع التاسع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يوصي بتوثيق التعاون بين دول منطقة البحيرات الكبرى، لوضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة التي تزعزع استقرار المنطقة.

وفي هذا الصدد، نشيد بالتعاون المثالي بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لإعادة المقاتلين السابقين الأجانب إلى أوطانهم، وكذلك التعاون بين جميع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية.

وبالنسبة لبلدان المنطقة، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، يظل اتفاق أديس أبابا الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، يشكل الإطار المرجعي للتصدي، بطريقة متضافرة، للأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار ووضع حد لدورات العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. لذلك، يناشد بلدي المجتمع الدولي بأسره زيادة دعمه لدول منطقة البحيرات الكبرى بهدف ضمان

التنفيذ التام لذلك الاتفاق، وهو أمر ضروري لاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

في الختام، تود كوت ديفوار أن تشكر بحرارة السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص المنتهية ولايته وفريقه، على عملهما الرائع من أجل استعادة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تود إندونيسيا أن تشكر المبعوث الخاص سعيد جينيت على إحاطته الشاملة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جهود السيد جينيت الدؤوبة والتزامه الراسخ بإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ونتمنى له التوفيق والنجاح في مساعيه المستقبلية.

سأركز تعليقاتي على ثلاث نقاط مهمة.

أولاً، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى نزاعات وانعدام ثقة وصعوبات إنسانية لسنوات. ويشير تقرير الأمين العام (S/2019/229) إلى أنه كان لانعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، أثر سلبي على السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، التي لا تزال هشة، ولا سيما فيما يتعلق بتهديدات الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها وتفشي مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويعد غياب التنمية أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، شهدنا مؤخرا تنظيم انتخابات عامة سلمية ونقل سلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوقيع اتفاق سلام شامل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وذلك الزخم للمضي قدما هو بالفعل تحسن في الحالة السياسية لمنطقة البحيرات الكبرى. وأكرر كلمات الأمين العام فيما يخص الإقرار بأهمية اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. الثقة مهمة والشراكة هي السبيل لتحقيق النجاح.

ثانيا، يجب إعطاء الأولوية لتخفيف ضغوط الحالة الإنسانية. ففي نهاية العام الماضي، كان حوالي ١١,٢ مليون شخص في منطقة البحيرات الكبرى قد نزحوا قسراً وكان أكثر من ٢٢,٧ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية. ومع ذلك، في عام ٢٠١٨، كان تمويل عمليات المساعدة الإنسانية في المنطقة أقل من ٥٠ في المائة من المتطلبات، وفي بلد من البلدان كانت النسبة ٣٣ في المائة من الاحتياجات. لا يمكن أن يستمر ذلك لفترة أطول. ولا يمكننا أن نأمل في منطقة بحيرات كبرى يسودها السلام مع عدم توفير وسائل المساعدة. هذا يشبه توقع نمو شجرة بينما هناك جفاف والأمطار لا تهطل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بمساعدة بلدان المنطقة وتحسين مساعدته الإنسانية المقدمة لها في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

ثالثا، يتعين أن يدعم مجلس الأمن أعمال المنظمات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة. نحن ندرك الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تعتبر إلى جانب الأمم المتحدة الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقعته ١٣ دولة في المنطقة.

وترحب إندونيسيا بالتعاون فيما بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى في التصدي لتهديد الجماعات المسلحة، وتشجع تلك البلدان على تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، غير أن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة لتمكينها من القيام بذلك.

إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، من خلال تواصلهم مع المجتمعات المحلية، قادرون على نزع سلاح وتسريح

أفراد الجماعات المسلحة، كما يتضح من عمل حفظة السلام الإندونيسيين الموجودين في الميدان ضمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين تلقوا أسلحة من الجماعات المسلحة خلال الأسابيع الأخيرة. وتقوم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بأدوار حاسمة في المنطقة. إننا ندعو أعضاء المجلس إلى مواصلة دعمهم لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

ليس من السهل التعامل مع تحديات السلام والأمن المعقدة في المنطقة، ولكن دعونا نسعى جاهدين للوصول إلى هذا الهدف معًا لضمان ألا يكون السلام مجرد حلم صعب المنال بل حقيقة يراها الجميع.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نشكر السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/229). وكذلك نثني على جهوده ومبادراته الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى خلال فترة ولايته.

تثني الجمهورية الدومينيكية على العمليات الإيجابية التي حدثت في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة سلمية؛ واتفاق السلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة مسلحة، الذي يسرته مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة؛ والتوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ ونتائج مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا، الذي عُقد في أروشا في ١ شباط/فبراير، والذي أقر بالحاجة الماسة إلى ضمان بدء عملية سياسية سلمية وشاملة للجميع من أجل إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠ في بوروندي، تماشيا مع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي الموقع في عام ٢٠٠٠.

ونشير كذلك إلى التقدم المحرز في تعزيز التزامات المنطقة، مثل إحراز تقدم في إعادة الإدماج الاقتصادي والتعاون القضائي وإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم والتعاون الثنائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا لمعالجة الأمن عبر الحدود. ونشجع التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقات وإجراء انتخابات سلمية وشفافة في المستقبل ومواصلة التعاون الإقليمي لإكمال إعادة من تبقى من أفراد الجماعات المسلحة إلى أوطانهم.

ونشدد على الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلو الأمين العام في المنطقة، من بين جهات أخرى، في جهودهم وتعاونهم سعيا للتمكين من التعايش السلمي والمستقر في المنطقة.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، يساور الجمهورية الدومينيكية القلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كثفت المجموعات المسلحة، مثل تحالف القوى الديمقراطية، هجماتها ضد المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، مما أسفر عن مقتل المئات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

إن مثل هذه الأنشطة تؤدي إلى انعدام الأمن وتؤثر سلبا على السلام والاستقرار عبر الحدود وفي جميع أنحاء المنطقة. ولذلك، نحث البلدان المتضررة على توحيد جهودها لتفكيك الجماعات المسلحة؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد

الطبيعية، الذي يشكل مصدر تمويل للجماعات المسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة؛ والاستثمار في خطط إنمائية للسكان، وبالتالي توفير مزيد من الفرص للشباب المتضررين من النزاعات المسلحة ومساعدتهم على تطوير مهاراتهم وتلبية متطلبات سوق العمل من خلال توفير فرص تعليمية ذات صلة.

ويضيف مناخ انعدام الأمن، من بين عوامل أخرى، إلى الحالة الإنسانية المقلقة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما العدد المرتفع من المشردين في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فقد شُرد نحو ١١,٢ مليون شخص قسرا، بما في ذلك ٧,٢ ملايين مشرد داخليا وأكثر من ٤ ملايين من اللاجئين وطالبي اللجوء، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ومما يثير القلق بنفس القدر تزايد تفشي فيروس إيبولا وارتفاع مخاطر انتشاره على نطاق إقليمي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد، في ذلك الصدد، بآليات الاستجابة التي أطلقتها أوغندا وبوروندي وجنوب السودان ورواندا، من بين بلدان أخرى، من أجل القضاء على الفيروس وندعو إلى زيادة تمويل المساعدة الإنسانية للمحتاجين.

تدين الجمهورية الدومينيكية انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في بلدان المنطقة نتيجة للعمليات السياسية، بما في ذلك القمع العنيف للمظاهرات؛ واستخدام القوة من جانب الشرطة وقوات الأمن؛ والاحتجاز المطول للسجناء السياسيين؛ وأعمال القتل والاختطاف؛ وتدمير البضائع؛ واغتصاب المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ ومناخ الإفلات من العقاب. ولذلك، ندعو المجتمعات الدولية والإقليمية والوطنية إلى مضاعفة جهودها لتقديم حلول عملية ومنسقة بهدف تقديم الجناة إلى العدالة.

في الختام، تواجه منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى الحالات التي ذكرتها، تحديات رئيسية أخرى، مثل التغلب على انعدام الثقة بين بعض الدول الموقعة على اتفاقات وكفالة امتثال الحكومات لتخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المائة كحد أدنى لمشاركة المرأة بحلول عام ٢٠٢٠، من بين أمور أخرى. وكتدبير من أجل التغلب على التحديات القائمة، من الضروري إجراء تحليل مشترك للمشاكل والفرص، مع التركيز على إيجاد حلول إقليمية مشتركة من خلال الحوار والتعاون والامتثال للالتزامات الوطنية والإقليمية والوطنية دعما للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى وشعوبها.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة القيمة والأخيرة التي قدمها السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وأتقدم له كذلك بجزيل شكرنا وتقديرنا للجهود الحثيثة التي بذلها منذ توليه مهامه في التحاور والتعاون مع حكومات دول منطقة البحيرات الكبرى لإيجاد حلول للتحديات المتعددة التي تواجه المنطقة. وأغتنم كذلك هذه الفرصة لتهنئة السيد خوانغ شيا، على تعيينه مبعوثا خاصا للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ونأمل في أن يتمكن من البناء على كل ما تم تحقيقه في الفترة الماضية.

أود أن أتطرق، في مداخلتي اليوم، إلى ثلاثة مواضيع وهي: الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والأوضاع الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى؛ والأوضاع الإنسانية.

أولا، فيما يخص الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، نرحب بالتقدم المحرز منذ التوقيع على الاتفاق قبل ستة أعوام، ذلك الاتفاق الذي شخص التحديات التي تمر بها المنطقة ووضع حلولا لمعالجتها ويُعتبر عاملا أساسيا لضمان الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ونود هنا أن ندعو جميع الدول الموقعة على هذا الاتفاق إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها وتنفيذ نصوصه في سبيل القضاء على تلك التحديات المتعددة التي تعاني منها دول المنطقة.

كما نقدر دور آلية الرقابة الإقليمية التي عقدت اجتماعها التاسع في مدينة كمبالا في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونرحب بما نتج عنه من التزامات، لا سيما في إطار التعاون بين دول المنطقة لمواجهة الأطراف المخربة وتعزيز الآليات ذات الصلة بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، خاصة آلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية. ونحثها على تعزيز التعاون القائم بهدف إحراز المزيد من التقدم، على الرغم من التحديات التي تواجهها الدول في المجال الأمني والاتجار غير الشرعي بالموارد الطبيعية.

إن دولة الكويت تدعم الدور الحيوي والهام الذي يقوم به المبعوث الخاص ومكتبه في دعم الآليات التي تساهم في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ودوره الأساسي في دعم بناء القدرات ومساعيه الحميدة للتشاور بين دول المنطقة وانتهاج الدبلوماسية الوقائية وتعزيز التعاون ما بين دول المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي في المنطقة، نود أن نرحب بالبوادر السياسية الإيجابية التي شهدتها هذه المنطقة مؤخرا، مثل الانتقال السلمي الأول للسلطة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى تشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن من أجل البناء على المكاسب الإيجابية التي تحققت مؤخرا. وما من شك في أن استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعد حافزا هاما للتنمية الاقتصادية للبلاد ولمنطقة البحيرات الكبرى، كما هو مذكور في الاتفاق الإطاري، الذي من شأنه أن يتيح المزيد من الدعم من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ثانيا، الأوضاع الأمنية. إن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى يشكل هاجسا للمجتمع الدولي، خاصة مع تصاعد أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تزايد عدد الهجمات المرتكبة من قبل قوات التحالف الديمقراطي في منطقة بيني، وأسفرت عن مقتل ٢٤٥ مدنيا في عام ٢٠١٨، منهم العديد من النساء والأطفال. وندين تلك الهجمات ونحث القوات الوطنية على مواجهتها ووضع خطط مستقبلية للحد منها.

وكما تطرق إليه السيد جينيت في إحاطته الإعلامية، نود أن نشيد بالتعاون القائم بين دول المنطقة، وتحديدا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، فيما يتعلق بإعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى الوطن وإعادة إدماجهم في المجتمع. وكذلك الدعم المقدم من خلال آلية المتابعة، ويعد ذلك مثالا ناجحا لإسهام التعاون الإقليمي في تعزيز الأمن المشترك ودعم الاستقرار الإقليمي.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/229)، فإننا نتفق على أهمية العمل لإعادة المقاتلين السابقين لجماعة حركة ٢٣ مارس، وذلك وفقا للقانون الدولي. ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالتطورات الإيجابية الأخرى التي تشهدها المنطقة، أود أن أرحب بالاتفاق الموقع بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة الأربع عشرة في بانغي في ٦ شباط/فبراير. ونأمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يكون له تأثير إيجابي على استقرار المنطقة بأسرها. وكذلك نرحب بالتوقيع على الاتفاق المنشط بين الأطراف المعنية في جنوب السودان.

ثالثا، الأوضاع الإنسانية. إننا نشعر بالقلق إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، مما أسفر عن نزوح ٧ ملايين شخص وأكثر من ٤ ملايين لاجئ، مما زاد من العبء على بلدان المنطقة، وعقّد من إيجاد حلول لمعالجة الأوضاع الراهنة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بدور دول المنطقة لبذل جهود أكبر لمعالجة تلك

التحديات الإنسانية. ونشيد كذلك بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ممثلة في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللا جئين، استجابة لهذه الأزمة الإنسانية.

ولا بد من الإشارة إلى ما تمر به المنطقة من مرحلة صعبة تتمثل في تفشي فيروس إيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، خصوصا في ظل التوقعات بتزايد انتشاره إلى مناطق جديدة وفي البلدان المجاورة، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها، ولا تزال تبذلها، حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الشأن.

ختاما، أود أن أشدد على ضرورة معالجة التحديات التي تواجهها المنطقة بشكل شامل. وهذا النهج يجب أن يشمل الجانب الأمني والسياسي والاقتصادي والتنموي والإنساني، ونشير في هذا الصدد إلى الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى التابع للأمم المتحدة. فمكتب المبعوث الخاص يعمل في جميع هذه المجالات، ويهدف إلى تنفيذ هذا الإطار الذي يدمج الجهود التنموية مع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون الموقع من حكومات دول المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، كالمعتاد. وأود مرة أخرى أن أعرب له، باسم فرنسا، عن عميق امتناننا على التزامه المثالي والجدير بأسمى الثناء. كما أتمنى لخلفه، السيد خوانغ شيا، كل النجاح ونؤكد له دعمنا الكامل.

وقد حان الوقت، في نهاية ولايته، لإجراء تقييم واقعي للتقدم المحرز والأعمال التي ما زال يتعين القيام بها من أجل إيجاد سبيل نحو تحقيق السلام الدائم. وبعد مرور ست سنوات على توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، في أديس أبابا، فإننا نلمس إرادة سياسية قوية في قلب المنطقة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انطلقت من تطلعات الشعب الكونغولي. وينبغي أن يكون ذلك مثالا يحتذى، لأنه، وأستخدم تعبيرا يعكس تماما الجهود التي بذلها السيد جينيت، هناك ارتباط مصائر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان الجوار ومنطقة البحيرات الكبرى ومنطقتنا.

لقد سعى صديقنا العزيز إلى توليد زخم سياسي من خلال الدبلوماسية المكوكية بين عواصم المنطقة، بدعم من الآليات الإقليمية المخصصة والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة. وساهم في التأكيد على أهمية الإطار المتعدد الأطراف للتغلب على التحديات القائمة، والتي لا يمكن معالجتها بمعزل عن غيرها في هذه المنطقة على وجه الخصوص.

ومنذ برازافيل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كانت آلية الرصد الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون محور الاهتمام على أعلى المستويات في عواصم المنطقة. ومنذ كمبالا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصبح لدى الشركاء القدرة على مشاركة تقييماتهم بشأن حالة المنطقة وتطورها.

وكما قلت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن اتفاق أديس أبابا الإطاري يظل أداة أساسية لبناء الثقة بين بلدان المنطقة. ويسعى هذا الاتفاق الشامل إلى تنسيق جهود جميع أصحاب المصلحة المعنيين: بلدان المنطقة والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة والشركاء الخارجيين. وهي تحدد رؤية طويلة المدى تشمل جميع المسارات الممكنة صوب التنمية البشرية والاقتصادية في هذه المنطقة الواعدة للغاية.

مع ذلك، وبغية تجميع الجهود والعمل معا تحقيقا لنفس الهدف، من المهم أن تتوفر المحافل والأدوات المناسبة. ومصداقا لذلك الطموح، تؤكد فرنسا مجددا التزامها بمواصلة حوار عالي

الجودة بين جميع أصحاب المصلحة في منطقة البحيرات الكبرى، تمشيا مع روح الاتفاق الإطاري. وهي تثق في قدرة المبعوث الخاص للأمين العام في المستقبل على كفالة استمرار هذا الحوار وفعاليته قدر الإمكان.

وينبغي أن يكون الإطار بمثابة حافز للعمل. ومع ذلك، فهو لا يعمل حتى الآن على المستوى الذي يسمح بالاستفادة الكاملة من إمكاناته الكبيرة. وفرنسا تشاطر الأمين العام القلق بشأن استمرار التوترات بين بعض الموقعين. وتتفاقم هذه التوترات بفعل التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة والضرر الذي يحدث أساسا للمجتمعات التي تعيش في المناطق المتضررة نتيجة لاستمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. مع ذلك، وكما لوحظ، فإن إعادة بعض أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس مؤخرا تبين أن الاستسلام ممكن عندما يكون مصحوبا بضمانات متبادلة لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، فقد برزت تهديدات جديدة في المنطقة تتطلب ردودا مشتركة. وأشير هنا إلى وباء فيروس إيبولا وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب والأضرار البيئية المتصلة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. والوسائل المناسبة للتصدي جماعيا لهذه التحديات ليست متاحة دائما، على الرغم من إحراز بعض التقدم. وهنا، نود أن نشير بشكل خاص إلى الافتقار إلى القدرات القانونية والتقنية الإقليمية لدعم سلطات الجمارك والشرطة والتعاون القضائي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب.

إن العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبيئتها الإقليمية تكمن في صميم عملية الاتفاق الإطاري. والتناوب السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والرغبة التي أعرب عنها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي خلال جولته الإقليمية في متابعة توثيق العلاقات مع جيرانه هي علامة على تطبيع العلاقات بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، الأمر الذي يعد مؤاتيا للتنمية. وفرنسا ترحب بهذا التصميم وتدعو جميع بلدان المنطقة إلى الالتقاء بهذه الروح حول خريطة طريق إقليمية يمكن أن يؤدي تنشيطها إلى طرائق جديدة للتفاعل بين الجيران، والتمكين من التصدي للتحديات المتبقية بشكل جماعي.

ويتطلب حل التوترات الإقليمية حوارا سياسيا مستمرا بين زعماء المنطقة، فضلا عن تحسين الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية. وسيكون تطوير قطاع التعدين بشكل منسق مفيدا بصفة خاصة لجميع الأطراف المعنية، وسيمكن المنطقة من تنظيف قنوات التصدير وتجفيف إيرادات الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب فرنسا في ذلك الصدد بالإجراءات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز تعقب سلاسل توريد المعادن، وتدعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى اعتماد الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشهادات المنشأ للمعادن. وتود فرنسا دعم المنطقة في ذلك المجال. وعليه، ستستضيف المؤتمر العالمي المعني بالمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية في حزيران/يونيه.

وتؤكد فرنسا مجددا الأهمية التي توليها لمنطقة البحيرات الكبرى، وتعرب عن تضامنها مع البلدان المعنية. وسوف تواصل الوفاء بتعهدها المعلن في عام ٢٠١٣. ونتشاطر الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار الإقليمي في الأجل الطويل. ونحن على استعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة في المنطقة لتحقيق ذلك الهدف والتغلب على التحديات التي ينطوي عليها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة التي تركز على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام الخاص الذي أبدوه دائما في النظر في الحالة في بلدي حينما يطلب منهم ذلك.

ونعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/229) الذي قدمه للتو السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ويتطلب التحليل الذي تضمنه لبعض المسائل المطروحة بعض الملاحظات والتعليق من جانبنا. ولذلك، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض النقاط بشأن الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، وأن أختتم بياني بمناقشة تنفيذ الإطار.

لا يزال السلام والأمن ضروريين للحفاظ على الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويتطلبان القضاء على الجماعات المسلحة والامتثال التام للاتفاقات المبرمة، فضلا عن إبداء الإرادة السياسية من جانب القيادة للعمل من أجل الوئام والتفاهم في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يؤكد تقرير الأمين العام استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في الأجزاء الشرقية من بلدي. ويؤكد مدى انتشار أنشطة تحالف القوى الديمقراطية التي لا تقتصر هجماتها على المدنيين فحسب، بل أيضا أفراد قواتنا المسلحة وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير التقرير أيضا إلى استمرار التحالف في تعزيز صفوفه عن طريق تجنيد الأفراد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى وغيرها. وأود في ذلك الصدد، أن أشير إلى أن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أشار في أحدث تقرير له لمنتصف المدة (S/2018/1133) إلى حقيقة مثيرة للقلق ألا وهي أن للتحالف شبكة دولية لتجنيد الأفراد من عدة بلدان في المنطقة. ويؤكد فريق الخبراء أيضا حقيقة هامة أخرى، وهي أسلمة التحالف لجهود التجنيد. وبذلك فإن التجنيد يركز بشكل غالب على المسلمين، على النحو الوارد في الفقرة ١٠ من التقرير.

وتتطلب تلك الحالة اهتمام مجلس الأمن وينبغي أن تحفزنا على استباق تطرف تلك الجماعات المسلحة قبل حدوثه. ووفقا للمعلومات المتوفرة لدينا، فقد أعلن التحالف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية الجهادية، التي يزعم أنها تلقت تمويلا لأنشطتها الرامية إلى تحويل المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى معقل لاتساع نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في وسط أفريقيا وشرقها، علاوة على الجنوب الأفريقي. وعلى أي حال، فإن الواضح من سلوك الجماعة الذي مكنها من العرقلة المستمرة للجهود المجتمعية المبذولة في مكافحة وباء فيروس إيبولا، أنها ترمي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وكما قلنا في جلسة المجلس المعقودة في ١٨ آذار/مارس (انظر S/PV.8486) فإن وفد بلدي يتطلع إلى إجراء استعراض استراتيجي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة بما يمكن من تحييد هذه القوة الهدامة على وجه السرعة لأجل ضمان توفير الأمن الدائم في ذلك الجزء من البلد.

وتشير الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام، الذي يرد فيه ذكر تقرير فريق الخبراء إلى وجود الجماعة المسلحة المعروفة باسم P5 التي تمارس أنشطتها وفقا للتقارير في كيفو الجنوبية وأن لها صلات بجماعات المعارضة الرواندية، بينما تتلقى الأسلحة والذخائر من أحد البلدان المجاورة. ويدين بلدي الذي يحترم التزاماته بموجب الإطار ذلك الوضع الذي ربما يزج بنا في نزاع مسلح آخر. ويحدونا الأمل في أن يتمكن فريق الخبراء من تسليط الضوء عليه وعلى سلسلة الإمداد بالأسلحة والذخائر كي نتمكن من معرفة البلدان التي تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة.

ونكرر نداءنا مرة أخرى إلى المجتمع الدولي من أجل حشد الجهود الإقليمية اللازمة للتنفيذ الفعال للإطار. وذلك هو الغرض من الزيارات التي قام بها الرئيس فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدان المنطقة، ضمن التزامه بعلاقات حسن الجوار. وكما قال في ١٥ شباط/فبراير عند مخاطبته لأعضاء السلك الدبلوماسي في بلدنا:

”ستعطي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تقع في قلب القارة الأفريقية وتحيط بها تسعة بلدان مجاورة الأولوية لتوطيد السلام الإقليمي. وسأركز على سياسة خارجية تقوم على حسن الجوار والحوار البناء مع بلدان الجوار التسعة لكي نتحمل نصيبنا من المسؤولية عن تحقيق الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى“.

ولذلك، فإن النقاط المتعلقة بالانتخابات الواردة في فصل تقرير الأمين العام عن التطورات السياسية لم يعف عليها الزمن فحسب، بل كانت أيضا موضوعا لمداولات المجلس في جلسته المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8443). وآمل أن يقبل المجلس عدم رغبتنا في العودة إلى هذه المسألة مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ينبغي دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتلبية احتياجات السكان المنكوبين. ولذلك، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر دعوته بشأن هذه المسألة لجميع شركائنا.

وكما قلنا في بياننا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8486)، فإن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي هي من صميم عمل الرئيس تشيسيكيدي الذي تعهد بالعمل على تعزيز سيادة القانون عند توليه السلطة. تحقيقا لتلك الغاية، التزم من جانبه بإضفاء طابع إنساني على خدمات الأمن ومكافحة التجاوزات وإغلاق مراكز الاحتجاز التي لا تمتثل للقانون. وشرع في فتح وسائط الإعلام للجميع بهدف تشجيع حرية التعبير والتجمع وحرية التظاهر. وأطلق سراح السجناء السياسيين واتخذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد. وأنشأ الآن آلية وطنية لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر في بلدنا.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بالإطار الذي تعتبره دليلا على تصميم المجتمع الدولي على التوصل إلى حل نهائي لحالة عدم الاستقرار التي ما فتئت تسبب ضررا للبلد منذ عدة سنوات، وما زال يدفع ثمنا باهظا لها، بما في ذلك قتل عدة ملايين.

ولهذا السبب، ما فتئت جمهورية الكونغو الديمقراطية تسعى إلى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاق وستواصل تحمّل نصيبها من المسؤولية من أجل استعادة السلام والوئام في المنطقة.

وفي هذا الصدد، لا تزال حكومة بلدي ملتزمة بتطبيق قرارات الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، التي تدعو إلى تعزيز آلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية والآلية المشتركة الموسعة للتحقق، من جهة، ومواصلة التعاون الإقليمي بغرض التحييد الكامل والسريع لجميع القوات المزعزعة للاستقرار، من جهة أخرى. مع ذلك، وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٦٧ من تقريره، تأسف جمهورية الكونغو الديمقراطية لعدم مشاركة الدول الأخرى في الأداء السلس لآلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية ومن ثم تحث الجهات الضامنة للإطار على تذكير جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها.

وعلى الرغم من وضوح التقدم المحرز منذ اعتماد الاتفاق الإطاري، ينبغي الإقرار بأننا في السنوات الأخيرة بدا أننا نقترب من طريق مسدود. ولذلك يود وفد بلدي أن يطلب إلى بلدان المنطقة والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري اغتنام فرصة عقد

الاجتماع الرفيع المستوى العاشر لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض عزمنا المشترك على إحلال السلام في المنطقة من خلال مكافحة خطر الجماعات المسلحة التي تقوّض تنمية دولنا. يجب أن تتطلع منطقة البحيرات الكبرى إلى حياة أفضل، بما أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا بالسلام والوئام بين سكانها.

قبل الختام، يرى وفد بلدي أنه ينبغي للمنطقة أن تغتنم الفرصة التي تتيحها هذه الحقبة الجديدة في بلدي لبناء الثقة بين قادة المنطقة، الذين يجب أن يتطلعوا إلى المستقبل ويعملوا بطريقة تفضي إلى إقامة علاقات تقود دولنا نحو التعاون الإقليمي. هذا أمر ضروري جداً لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن شكر حكومتي للسيد سعيد جنيت، الذي تنتهي فترة ولايته بصفة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا في نهاية هذا الشهر، على مساهمته القيمة خلال فترة ولايته في السعي لإيجاد حلول لاستعادة السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر منطقة البحيرات الكبرى.

وفي السياق نفسه، تهنئ حكومة بلدي السيد خوانغ شيا على تعيين الأمين العام له خلفاً للسيد سعيد جينيت بصفة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى اعتباراً من نيسان/أبريل. وتتمنى حكومة بلدي له بالفعل فترة ولاية مثمرة وتعده بالتعاون الكامل لتمكينه من أداء عمله بنجاح.

وأخيراً، أؤكد مجدداً امتنان الشعب الكونغولي وحكومته لأعضاء مجلس الأمن على تفانيهم والتزامهم بقضية بلدنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.